حرية
عدالة
مواطنة

البديل

اسبوعية-سياسية-مستقلة

رئيس التحرير : حسام ميرو

العدد (١٦٠) ٢٠١٤/١٠/٥ م

www.al-badeel.org

Issue (160) 5/10/2014

رقعة الشطرنج : حرب لتغيير المفاهيم والخرائط

حسام ميرو

لم يعد محرجاً للمحلل السياسي الغربي، ولا العربي، استخدام مصطلح الصراع السني الشيعي، كما لم يعد من المحرمات في القاموس السياسي المتداول استخدام مصطلحات تدخل في سياق البعد الطائفي، مثل التقسيم على أساس مذهبي، أو حماية الأقليات الدينية والإثنية، وقد باتت هذه المصطلحات جزءاً لا يتجزأ من أدوات التحليل، خاصة بعد أن تمّ تداولها على نطاق واسع من قبل معارضين سياسيين أو على صفحات التواصل الاجتماعي، وتالياً فإن تجاهلها بات صعباً، بل مستحيلاً من قبل الباحثين والإعلاميين والمحللين.

مع بداية انتفاضات الربيع العربي، كانت الشعارات المرفوعة في الميادين تطالب بالحرية والكرامة وإسقاط النظم الفاسدة وإحلال نظم ديمقراطية، وقد واكبتها التحليلات السياسية التي شخصت تلك الانتفاضات على أساس من تراكم القمع لحريات الشعوب، وتراكم الفساد الذي أكل الثروة الوطنية، وأشاع الفقر، وغياب الفرص أمام آلاف الشباب الجامعيين العاطلين عن العمل، والمحسوبية التي افترست الدولة والمؤسسات وحولتها إلى إقطاعيات للمسؤولين، وتحالف رأس المال الانتهازي مع الأجهزة الأمنية ومراكز صنع القرار، وانكماش الطبقة الوسطى، وازدياد الفقر، وغيرها من الأسباب التي رأى فيها المحللون أنها تقف خلف انتفاضة الشعوب العربية، ودفعت بجيل الشباب إلى كسر حالة الخوف والعجز، واستخدام ما أنتجته ثورة الاتصالات من قدرة على التواصل غير التقليدي في انتفاضتهم على النظم الحاكمة. في سوريا، لم يكن الأمر مختلفاً في انتفاضة 2011 عن باقي انتفاضات الربيع العربي، وكانت كل الأسباب الموجبة لتغيير النظام موجودة، فالنظام السوري ليس أقل قمعاً وفساداً من النظم الأخرى التي انتفض عليها شعوبها، كما في تونس، ومصر، واليمن، وليبيا، كما أن الرغبة في تغيير النظام السياسي لم تنقطع في سوريا منذ السبعينات من القرن الماضي، وقد باءت كل المحاولات بالفشل، خاصة أنها كانت محاولات ذات طابع نخبوي، أو أحادي، وجاءت الانتفاضة لتعطي التغيير طابعاً شعبياً عاماً.

ومنذ 2011 شهد الوضع السوري تغييرات كبيرة على مستوى الواقع، وواكبته تغييرات موازية على مستوى المفاهيم، فبعد أن كانت الانتفاضة ذات طابع سلمي اتجهت تحت ضغط فائض القوة الذي استعمله النظام نحو العسكرة، وبعد أن كان الطابع الغالب للحراك عاماً بدأ يتجه نحو الفرز، خاصة مع المجازر التي ارتكبها النظام بحق فئات محددة من الشعب السوري، ومع تشكيل الكتائب المسلحة، والتي راحت تطلق على نفسها أسماء ذات صلة وثيقة ب "التراث الإسلامي"، وليس خافياً اليوم أن الإخوان المسلمين ودولاً إقليمية كانت داعمة لمثل هذا التوجه، ومع انفتاح الساحة السورية على المقاتلين الأجانب الداعمين للكتائب المقاتلة ضد النظام أو الداعمين للنظام راح المشهد السوري يكتسب ملامح وصفات مختلفة عما كان عليه مع انطلاقة الانتفاضة، ولم يعد ممكناً للتحليل السياسي أو الاستراتيجي أن يبقى عند حدود التوصيف الأول المتمثل بثنائية انتفاضة–نظام، وهي ثنائية لم تعد كافية لفهم مجريات الأمور وتحولاتها، فلم يعد السوريون وحدهم في المعادلة، ولم تبقَ هوية الصراع كما كانت عليه، وإنما راحت تكتسب طابعاً إقليمياً ودولياً.

في سوريا، وضع معقد، فثمة ثورة لم تكتمل، وثمة حرب قائمة بين أطراف متعددة، ولم تعد بين كتائب معارضة مسلحة ونظام فقط، وهناك حلف دولي (غربي – عربي) بقرار أممي ضد الإرهاب، وهناك قرار من البرلمان التركي يجيز للجيش التركي التدخل في الأراضي السورية، وهناك حرب بين تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" والأكراد، وهناك مساندة كردية عبر الحدود لأكراد سورية، وهناك حزب الله وفصائل شيعية إلى جانب النظام..... إنها ساحة صراع متعددة.

لم يعد ممكناً إعادة عقارب الساعة إلى الوراء، ولم يعد رحيل النظام وحده كافياً للحل في سوريا، وإن كان هو أحد مداخله المهمة، ودونه ترتيبات وتفاهمات كثيرة ربما لم تنضج بعد، وهناك خرائط لم تستقر بعد في رقعة الشطرنج، وليس مهماً كم سيموت من البيادق، فثمة لاعبين كبار ليسوا في عجلة من أمرهم لإنهاء اللعبة، وربما يكون كل ما جرى حتى الآن هو مجرد بدايات، وليس مهماً من يدفع الثمن، ففي حسابات الاستراتيجيين لا تعد الخسائر البشرية هي المقياس الوحيد لمدى الربح والخسارة.

في المشهد السوري تغيرت الكثير من المفاهيم، والتوازنات، والخرائط، لكن استقرار التغيّرات ما زال مبكراً، وليس مأمولاً لها أن تستقر، فثمة جولات وجولات بالانتظار، ووحدهم السوريون يدفعون الثمن.

«داعش» يقطع رأس البريطاني هيننج وكاميرون يتوعد بهزيمة التنظيم

■ رويترز- وكالات :

قال موقع "سايت" الذي يتابع مواقع المتشددين الإسلاميين على الإنترنت إن مقاتلين لتنظيم الدولة الاسلامية "داعش" بثوا يوم الجمعة الماضي مقطع فيديو جديداً يعرض قطع رأس الرهينة البريطاني آلن هيننج.

كان مقطع الفيديو الذي استمر دقيقة واحدة و11 ثانية يحمل عنوان "رسالة أخرى إلى أمريكا وحلفائها".

وقال موقع سايت إن عامل الإغاثة البريطاني ظهر في الفيديو وهو يقدم نفسه. ويقول هيننج في الفيديو "بسبب قرار برلماننا مهاجمة الدولة الإسلامية سأدفع أنا بصفتي أحد أفراد الشعب البريطاني ثمن ذلك القرار".

وكان صحفيان أمريكيان هما جيمس فولي وستيفن سوتلوف قد أعدمهما من قبل تنظيم الدولة الإسلامية وكذلك عامل الإغاثة البريطاني ديفيد هينز.

وقال رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون يوم السبت الماضي إنه سيستخدم "كل الموارد المتاحة لدينا" للعثور على الرهائن المحتجزين لدى تنظيم الدولة الإسلامية ولهزيمة التنظيم.

وكان يتحدث في رسالة بثت بعد نشر تسجيل فيديو يوم الجمعة يوضح قطع رأس عامل الإغاثة البريطاني آلن هيننج. وقال كاميرون إن البلاد بأكملها في حالة حداد.

وتابع "فيما يتعلق بما سنفعله فإننا سنستخدم كل الموارد المتاحة لدينا... للعثور على هؤلاء الرهائن ومحاولة مساعدتهم... وسنبذل قصارى جهدنا لهزيمة هذا التنظيم الذي تتسم طريقة تعامله مع الناس بالشراسة وعدم الرحمة والوحشية".

وكان يتحدث بعد الاجتماع بقادة القوات المسلحة البريطانية ووكالات الاستخبارات في مقره الريفي.

وكان هيننج أحد أفراد قافلة إغاثة تنقل معدات طبية لمستشفى في شمال غرب سوريا في ديسمبر/ كانون الأول العام الماضي عندما أوقف مسلحون القافلة وخطفوه.

وقال كاميرون إن كل المناشدات للإبقاء على حياة سائق السيارة الأجرة البالغ من العمر 47 عاماً وهو من سالفورد في شمال انجلترا لم تحدث فارقاً.

وأضاف "كان رجلا طيبا وعطوفا وببساطة ذهب لمساعدة آخرين. الطريقة التي قتل بها توضح لنا مع من نتعامل". وتابع: "يجب أن نبذل قصارى جهدنا مع آخرين حتى نتمكن من هزيمة هذا التنظيم".

وأدان الرئيس الأمريكي باراك أوباما يوم الجمعة قتل متشددي تنظيم الدولة الإسلامية البريطاني ألن هيننج، وقال إن الولايات المتحدة ستسعى إلى مثول قاتليه أمام العدالة.

وقال أوباما في بيان إن "الولايات المتحدة تدين بقوة القتل الوحشي" لهيننج على يد تنظيم الدولة الإسلامية.

وأضاف "سنعمل بالوقوف مع أصدقائنا وحلفائنا في بريطانيا على مثول قاتلي هيننج وقتلة جيم فولي وستيفن سوتلوف وديفيد هينز أمام العدالة".

الغارات الأمريكية على جماعة «خراسان» في سوريا لم توجه لها ضربة حاسمة

■ رويترز- وكالات :

أخفقت الغارات الجوية التي شنتها الولايات المتحدة في سوريا في سبتمبر/ أيلول الماضي، والتي استهدفت جماعة من متشددي القاعدة قيل أنها كانت تخطط لشن هجمات ضد الغرب في توجيه ضربة حاسمة لهذه الجماعة، وذلك حسبما قال مسؤولون أمريكيون مطلعون على هذه العملية أواخر الاسبوع الماضي.

وعلى الرغم من أن وكالات المخابرات الأمريكية مازالت تقيّم نتائج الضربات التي شنت بصواريخ توماهوك قال ثلاثة مسؤولين أمريكيين إن المؤشرات هي أن كثيرين ممن يشتبه بأنهم زعماء وأعضاء جماعة "خراسان" هربوا بالإضافة إلى الشحنات الناسفة ذات التقنية العالية التي قيل أنها أعدت لمهاجمة الطيران المدني أو أهداف مماثلة.

وقال مسؤول أمريكي مطلع على خطة إدارة الرئيس باراك أوباما "اعتقدوا أن هؤلاء الأشخاص موجودون هناك ولكنهم لم يكونوا موجودين".

وتحدث هذا المسؤول والآخرون شريطة عدم نشر أسمائهم لمناقشة الضربات الجوية التي شنت في 22 سبتمبر/أيلول والتي كثير من تفاصيلها سرية.

وكان هدف الضربات مقاتلي جماعة "خراسان" والتي تشير الحكومة الأمريكية إليها أنها خلية من مخضرمي مقاتلي القاعدة/ والذين انتقلوا إلى سوريا من منطقة الحدود الافغانية الباكستانية.

وفي وقت الضربات قال الأميرال جون كيربي المتحدث باسم وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاجون) إنها شنت "لوقف هجوم وشيك كان يجري التخطيط له ضد الولايات المتحدة وأهداف غربية".

وقال جيمس كومي مدير مكتب التحقيقات الاتحادي للصحفيين في 25 سبتمبر/ أيلول إنه "ليس متأكداً" من أنه تم وقف هذه المخططات ضد الولايات المتحدة، وامتنع متحدث باسم البيت الأبيض عن التعليق على فعالية هذه الضربات.

وعقب هذه الضربات عدل المسؤولون الأمريكيون تحذيراتهم قائلين إن أي هجمات مزمعة من قبل جماعة "خراسان" ربما ليست وشيكة.

ومازالت الحكومة الأمريكية تؤكد أن هذه الجماعة ماهرة بما يكفي ومدربة بشكل جيد لشن هجوم مفاجئ ضد الغرب.

وقالت المصادر التي تحدثت عن هذه الهجمات إنه نظرا لعدم إصابة هذه الغارات أهدافها الرئيسية على ما يبدو فمن المرجح أن أعضاء جماعة "خراسان" مازالوا يخططون بشكل نشط لهذه الهجمات.

وكان هجوم الولايات المتحدة على قاعدة جماعة خراسان جزءاً من أول ليلة من الهجمات الجوية التي شنتها في سوريا الشهر الماضي الولايات المتحدة وحلفاؤها. واستهدفت الضربات التالية بشكل أساسي متشددي تنظيم الدولة الإسلامية الذي استولى على أراض في سوريا والعراق.

وقال مسؤولون أمريكيون إن قاعدة خراسان التي استهدفت في الهجمات كانت جزءا من معسكر أكبر تديره جبهة النصرة قرب مدينة حلب بشمال سوريا.

وكشفت تقارير أخبارية أمريكية نشرت خلال الأسبوعين السابقين للهجمات قلق الحكومة الأمريكية من جماعة خراسان ومحسن الفاضلي وهو أحد الزعماء المزعومين لهذه الجماعات سابقا.

سعر الديزل يرتفع بنسبة ١٠٠٪

ارتدادات الضربة الجوية الأمريكية على الحركة الاقتصادية في سورية

عصام عطا الله

مع إعلان أوباما نيته ضرب تنظيم الدولة الإسلامية تأثرت الحركة الاقتصادية في المناطق الخاضعة لسيطرة تنظيم الدولة الإسلامية، ولكن مع بدء الضربة الجوية لقوات التحالف بدت التأثيرات أكثر أثراً ووضوحاً، ولم تقتصر على مناطق سيطرة التنظيم، وإنما توسعت لتشمل كل "المناطق المحررة"، كما تأثرت المناطق الخاضعة لسيطرة النظام ولو بشكل طفيف.

فما أن تسير في المناطق الخاضعة لسيطرة تنظيم الدولة حتى تشعر بضعف الحركة الاقتصادية في الأسواق، ولا سيما أن الأسواق تقع في وسط المدن، حيث تقع الكثير من مقرات تنظيم الدولة، وقد دفع ذلك كثيراً من التجار لإغلاق محلاتهم التجارية، ورغم اقتراب عيد الأضحى المبارك إلا أن حركة البيع والشراء ضعيفة جداً.

يقول أبو النور صاحب محل أحذية: كما ترى الحركة ضعيفة جداً رغم وجود عدة مواسم (موسم الشتاء وموسم افتتاح المدارس وموسم عيد الأضحى)، ويعود ذلك لأحوال الناس المادية السيئة، ولخوفهم من ضربات التحالف والنظام ثانياً، لقد قطعت هذه الضربات أرزاقنا، فالناس لا تريد أن تخاطر بأرواحها من أجل شراء حذاء.

كما أثرت الإجراءات الأمنية التي اتخذها تنظيم الدولة على الحركة الاقتصادية للأسواق، فقد فرض التنظيم حظراً للتجوال في المناطق الخاضعة لسيطرته يستمر من صلاة العشاء حتى الفجر، وهذا ما دفع الناس لمغادرة الأسواق عصراً، وبالتالي اضطر التجار لإغلاق محلاتهم قبل المغرب لعدم وجود زبائن، وحتى يتمكنوا من الوصول لبيوتهم قبل موعد حظر التجول.

ويبرر أبو العلا الأنصاري إجراءات تنظيم الدولة قائلاً: حظر التجول لصالح المواطن قبل أن يكون لصالح عناصر الدولة الإسلامية، فنحن نخشى من حركة الجواسيس والخلايا النائمة العميلة للتحالف الصليبي، وهذه الإجراءات أربكت التحالف وجواسيسه وحرمتهم من القيام بعملياتهم الدنيئة، ونطلب من إخواننا المؤمنين الصبر، فالصبر طريقنا نحو النصر، فإن مع العسر يسرا .. إن مع العسر يسرا.

ورغم أن إغلاق المحلات التجارية نهائياً أو بوقت مبكر، ورغم انخفاض ساعات العمل، وتناقص حركة التبادل ترك أثراً سلبياً على الحياة الاقتصادية، غير أن ضرب المنشآت النفطية من حقول ومصافٍ كان العامل الرئيس الذي أثر في اقتصاد كل "المَناطق المحررة"، فلم يقتصر أثر الضربة على حرمان تنظيم الدولة من مصدر مهم للتمويل فقط، إنما أثر بشكل مباشر على العاملين في هذا المجال والمواطنين جميعاً، فقد ارتفعت أسعار المحروقات بما لا يقل عن 100% مما انعكس بشكل سلبي ومباشر على حياة المواطنين الاقتصادية، وفي هذا الصدد يقول أبو أحمد (فلاح): كنت أشتري برميل المازوت (الديزل) ب 11 ألف ليرة، واليوم سعر البرميل يتجاوز 22 ألف ليرة، وهذا يعني ارتفاع سعر التكلفة، مما يعني ارتفاع الأسعار على المواطن أو خسارتي الموسم هذا العام، ويضيف أبو أحمد: بالنسبة للزراعة البعلية أرتفع سعر حرث هكتار الأرض ليصل 5500 ليرة، وهذا فوق طاقة الفلاح البسيط، وأتوقع أن كثير من الفلاحين سيتركون أرضهم بوراً هذا العام، نظراً لعدم وجود السماد، وغلاء الحرث والبذار.

إن احتدام المعارك في عين العرب (كوباني) وضربات الحلف على مناطق الدولة الإسلامية، أثر على نقل القمح والشعير ضمن هذه المناطق، ما ضاعف سعرها، وأثر ذلك على مربي الماشية، يقول أبو العز (مربي أغنام): وصل سعر كيلو الشعير إلى 45 ليرة، واضطراب سوق الماشية بسبب فتح التصدير وتوقيفه، جعل مربي الماشية يعيشون قلقاً دائماً.

ولم يقتصر ضرر ارتفاع المحروقات على القطاع الزراعي، بل تجاوزه ليشمل القطاعين الصناعي والتجاري، ولا سيما إذا عرفنا أن أغلب المنشآت الصناعية تعتمد في تشغيل آلاتها على محركات الديزل، ناهيك عن ارتفاع أجور النقل، ولا ننسى هنا أن المناطق الخاضعة لسيطرة "الثوار" تعتمد على المشتقات النفطية القادمة من مناطق سيطرة "التنظيم"، والغريب أن أسعار المحروقات ولا سيما الديزل قد ارتفع في المناطق الخاضعة لسيطرة النظام، حيث أصبح صعباً الحصول على المازوت، ووصل سعر اللتر الواحد لـ 160 ل س في السوق السوداء.

وقد تأثرت كل سورية بالضربات الجوية نتيجة ارتفاع سعر صرف الدولار، حيث وصل سعر الصرف لـ210 ل س للدولار، وليستقر حالياً حول 190 ل س، وتبقى الأمور غير مستقرة رهناً بقوة الضربات وامتدادها، لكن يخشى السوريون أن تمتد الضربات لتشمل رغيف الخبز، وربما أثار قصف المطاحن في مدينة منبج شمال شرق حلب ذعراً بين الناس في المناطق الخاضعة لسيطرة التنظيم، يقول أبو عمر الشرقاوي مسؤول في التنظيم: أصبح الكل مدركاً أن الضربات لا تستهدف المجاهدين في الدولة الإسلامية، إنما تستهدف كل المنشآت الاقتصادية التي تخدم المسلمين في دولة الخلافة الإسلامية، يريدون إذلال المسلمين عبر رغيف الخبز، ولكننا نبشرهم بأن المسلمين سيأكلون ورق الشجر، ولن يخضعوا لضغوط عدوان المرتدين والصليبيين.

وقد استفادت الأسواق القريبة من المدن الكبرى من هذه الضربات، فرب ضارة نافعة، حيث أصبح أهالي هذه الأرياف يفضلون التسوق وشراء ما يرغبون من هذه الأسواق بدلاً من التوجه للمدن الكبيرة، كما ساهمت الضربات في هجرة الكثير من السكان لهذه الأرياف، مما أضاف زبائن جدد، ناهيك عن خشية الناس من قبضة التنظيم الأمنية في المدن الكبرى، وصرامته في تطبيق القوانين كالحجاب ووجود محرم.

أبو صالح صاحب محل ألبسة: الحمد لله حركة البيع ممتازة جداً فقد تضاعف سكان القرية، والناس باتت تفضل الشراء من القرية على النزول إلى المدينة، وذلك لعوامل كثيرة بدءاً من الخوف من الضربات مروراً بارتفاع أجور النقل، وليس انتهاء بالخشية من قوانين التنظيم.

ويرى الكثير من المواطنين أن الآثار الاقتصادية السلبية ستنعكس عليهم دون التنظيم، فهم يعتقدون أن تأثير الضربات على التنظيم آنية لأن التنظيم سيعوض خسارته بوسائل عدة، مثل منح المدنيين حق استخراج النفط بضرائب معينة، واحتكار تجارة النفط، ورفع أسعاره ولا سيما على النفط المتوجه لمناطق "الثوار"، ناهيك عن تعويض الخسارة بفرض ضرائب على القطاعات الصناعية والتجارية والزراعية، والاستفادة من الثروة الزراعية التي يقع معظمها في مناطق التنظيم مثل الذهب الأبيض (القطن)، وربما يكون رفع سعر كيلو الخبز من 50 إلى 65 دليلاً على ذلك.

فالأضرار الاقتصادية للضربات ستنعكس في النهاية حقيقة على المواطن، فالتنظيم لن يفرط ولن يرضى أن يتنازل عن سلطته من أجل عوامل مادية، وفي هذا الصدد يقول أبو نديم: المواطن هو من يدفع الثمن، فرضوا عقوبات اقتصادية على نظام بشار الأسد، فجاع الشعب، وبقي بشار الأسد، واليوم يحاولون ضرب مصادر التمويل عند التنظيم، لكنهم ما دروا أنهم يقتلون الشعب، فمن يحكم في منطقتنا لا يمكنه أن يترك السلطة بضغوط اقتصادية.

التحالف الدولي والسيناريوهات الفضفاضة في سوريا

فيكتوريوس بيان شمس

أربكت الضربات الجوية التي قامت بها قوات التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأميركية على مدينة الرقة السورية فجر يوم الثلاثاء 23/9/2014 معسكر المقاومة والممانعة، بحيث كانت ارتداداتها السياسية أعنف بكثير من تأثيراتها الميدانية التي حصدت العديد من أرواح المدنيين الأبرياء. طرحت هذه الضربات مسائل حسّاسة كثيرة وجوهرية على بساط البحث، منها ما يتعلّق بالوضع السوري، ومنها ما يتعلّق بما هو أبعد.

من هذه المسائل مثلاً، موقف النظام من دول التحالف، سواء العربية منها، أو الأجنبية. فكما هو معروف، حتى الأمس القريب، كان النظام يتّهم هذه الدول عينها بصناعة "المؤامرة الكونية" عليه، فيما يتوسّل اليوم العضوية في تحالفها. ومنها أيضاً اتّهام هذه الدول بصناعة "داعش" لضرب أمن واستقرار سوريا. وهي تعيد تسليط الأضواء على اتّهامات النظام والفريق الذي ينتمي إليه للثورة بالتعامل مع "الناتو". من جهة أخرى تسلّط الضوء على المسألة الفلسطينية وموقف "إسرائيل" الذي يبدو متطابقاً مع موقف النظام من المنظّمات الإسلامية.

ولتخبّط النظام السوري في الموقف من التحالف الدولي عدّة أسباب، أهمّها، أنّه لم يقبل كعضو في التحالف، وعليه، عمل إعلامه على تمييع المسألة، فتارة تتحدّث صحيفة "الوطن" المقرّبة منه عن وقوف واشنطن مع "الجيش السوري" في خندق واحد في "مواجهة الإرهاب"، وتارة أخرى تتحدّث "وكالة سانا" عن الموقف الروسي الرافض لاكتفاء واشنطن بإبلاغ دمشق بالضربات عبر وسيط عراقي دون أخذ موافقتها.

هذا يطرح سؤالاً مهمّاً: هل كان باستطاعة النظام الرفض فيما لو طلب التحالف موافقته؟ لأن رفضه له يعني اتخاذ اجراء ما، وهذا ما يفوق طاقته، خاصة بعد تآكل قدراته العسكرية، سواء لناحية عديد قواته، أو لناحية نوعية تسليحه. ومن المعروف أن لنوعية تسليحه سقف، هو بالضبط، السقف "الإسرائيلي" الذي يشترط على روسيا عدم منحه أسلحة نوعية تهدّدها، ها ما حصل لصفقة صواريخ s300 التي اعترضت عليها "اسرائيل" أكثر من مرّة، كان آخرها في العام 2012.

إلى ذلك، فإن للمسألة جانب أخلاقي لا يقل أهمية، فالنظام الذي حاكم الكثيرين بتهمة التواصل مع جهات أميركية، أصبح الآن، ومن موقع ضعف مطلق، يقبل، بل يتوسّل التواصل والتنسيق مع الأميركان بحجّة وحدة الهدف. إضافة لموقفه من الدول العربية الأخرى التي اتهمت بصناعة وتمويل الإرهاب، والتي أصبحت جزءاً أساسياً من التحالف، ليس لقدراتها العسكرية، بل لتشكّل غطاءً سياسياً لهذا التدخّل ، لهذا السبب بالضبط قامت طائرات عربية بتنفيذ الضربات الأولى.

الجانب الأخلاقي الثاني الذي فرضه الأمر الواقع الجديد، هو التباين الواضح بين النظام وحلفائه الطائفيين في المنطقة، وعلى رأسهم ايران و "حزب الله" الذين أكدا مراراً وتكراراً، أنّه أين تكون أميركا، يكونون في الجهة المقابلة. تنفيذ هذا الآن سيضعهم في مأزق التخلّي عن النظام، بينما الاستمرار في دعمه سيضعهم معه في نفس البوتقة، أو بمعنى أصح: سيقعون في المأزق السياسي الكارثي الذي وقع النظام فيه. وهذا يعني من جهة أخرى، أن "حزب الله" المتقدّم عسكرياً في مواقع عدّة، سيصبح في موقع الدفاع الكامل عن النفس سياسياً.

هذه المشكلة، وقعت فيها الصحافة اللبنانية الموالية له والتي تحدثت عن موقفه على استحياء وبارتباك واضح مع الوضع الجديد، أو حاولت مقاربته بحذر حتى تتبلور الصورة التي تزداد تعقيداً بسبب تورّط لبنان فيها عبر "حزب الله". هذا ما أظهر التفارق الواضح بين الصحافة اللبنانية ونظيرتها السورية التي لم تتردّد بالترحيب بالضربات الأميركية صبيحة نفس اليوم. وهذا ما يطرح عدّة أسئلة حول فهم النظام للمسألة، والتي يبدو أن أبعادها أعمق بكثير من مواجهة تنظيم متطرّف. فـ "داعش"، لم يواجه النظام، إلا ما ندر، ولولا مشكلة الفرقة (17) وبعض الألوية والقطع القريبة منها، لما حصلت أي مواجهة. من نافل القول هنا، إن الشعب السوري هو من دفع الثمن في مواجهة "داعش" وغيره من المنظّمات الإرهابية، والمواجهات البسيطة التي حدثت بين "داعش" والنظام، كان من الطبيعي أن تحدث، لأنه من المستحيل منطقياً بقاء هذه الفرقة وتوابعها كجزر معزولة في منطقة يسيطر عليها هذا التنظيم. بينما بقيت دمشق، واللاذقية، والمدن الأساسية التي تحت سيطرة النظام، بعيدة تماماً عن مسرح عمليات "داعش".

في السياق ذاته، لا يُفهم على وجه الدقة ماهية السيناريو الذي تسعى الولايات المتحدّة لتحقيقه في المنطقة من خلال حربها المعلنة على الفصائل الإسلامية المتطرّفة، فتعاطيها الضبابي الحذر مع النظام، يطرح عدّة تساؤلات عن نوع الحل في سوريا، إذ أن عدم التعرّض للنظام، يبقي باب التسوية السياسية معه مفتوحاً، ثم ماذا لو رفضت الفصائل "المعتدلة" لعب الدور المتأمّل منها؟ هل سيعتمد الأميركان على طرف آخر؟. إذا كان الهدف فقط ضرب "داعش"، ما الذي يمنع الأميركان من الاعتماد على جيش النظام في حال رفض "الجيش الحر" هذه المهمة، بغض النظر عن قدراته المتآكلة؟.

من جانب آخر، إعلان الولايات المتّحدة اعتمادها على فصائل المعارضة العسكرية "المعتدلة" لملء الفراغ على الأرض، يثير عدّة تساؤلات عن الدور الوظيفي الذي سيستنزفها في معركة جانبية، لأن هذا الإعلان، يقسم القوى المسلّحة إلى قسمين، الأول إسلامي، لا يميّز بين "داعش" وغيره من الفصائل، والثاني هو ما تبقّى بحكم الأمر الواقع من "الجيش الحر" الذي يتم تدريبه في دول أخرى.

لا شيء ينفي أو يؤكّد ما إذا كان هنالك تعامل استخباري بين النظام وبعض أطراف التحالف، وهذا ما يضع طرفي الصراع في سوريا على سوية واحدة بالنسبة للأميركان.

لكن حقيقة واحدة ثابتة بعد التدخّل الأميركي: لن تعود سوريا والمنطقة كما كانت، وما إنهاء نظام الأسد إن حصل، إلا خطوة في صراع طويل الأمد، سيكون من نتائجه الأكيدة، عدم قدرة سوريا على العودة للعب أي دور إقليمي يتوافق مع حجمها، وتاريخها، وموقعها، وإمكاناتها.

الأهمية الاستراتيجية والعسكرية لعين العرب «كوباني» ولغز الموقف التركي

موسى القلاب*

تقع عين العرب "كوباني" على بعد 150 كيلومتراً شمال شرق مدينة حلب قرب الحدود مع تركيا، وهي ناحية إدارية ومدينة سورية تابعة لمحافظة حلب، وتضم حوالي384 قرية صغيرة، يصل تعداد سكانها لأكثر من 460 ألف نسمة.

تكمن الأهمية الاستراتيجية والعسكرية لهذه المنطقة والمدينة، في أنها من أهم مناطق الثقل ونقاط الارتكاز للفصائل الكردية، وعلى رأسها الـ "YPG" أو ما يعرف بالنسخة السورية لحزب العمال الكردستاني في تركيا الـ "PKK". حيث أنها ثالث مدينة سورية ذات أغلبية كردية بعد القامشلي وعفرين. تمكن سيطرة تنظيم الدولة الاسلامية "داعش" على عين العرب من ربط المناطق التي يستولي عليها على طول امتداد الحدود السورية – التركية بمسافة طولها 136 كلم، وذلك ابتداءً من عين العرب نفسها حتى "اعزاز" مروراً بـ "الراعي". وبذلك تستطيع قوات التنظيم من تعزيز سيطرتها على المنطقة الحدودية مع تركيا من خلال ربط الجزء الشرقي من الحدود السورية – التركية الممتد حتى كردستان العراق عبر الحسكة شرقاً، مع الجزء الغربي الممتد في ريف حلب عبر "إدلب"، نحو الغرب وصولاً الى منطقة "كسب" المطلة على البحر المتوسط وريف اللاذقية الشمالي. وبذلك يتمكن التنظيم من تهديد المناطق الحدودية الكردية الشرقية مثل القامشلي، والمناطق الحدودية الغربية مثل كسب مع انها أرمنية وليست كردية، إلا أنها تعرضت سابقاً لهجوم كاسح من قبل قوات المعارضة السورية ذات الطابع الإسلامي.

سيكون لهذه المنطقة الحدودية السورية مع تركيا أهميةً عسكرية بالغة الأهمية لمن يتمكن من السيطرة البرية عليها. ذلك لأن لا قوى التحالف الدولي ولا قوات النظام السوري تستطيع إخراج مقاتلي "داعش" منها في المدى المنظور. لا سيما إذا ما غيرت الدولة الإسلامية تحالفاتها على الأرض السورية، ووقعت هدنةً طويلةً مع قوى المعارضة الإسلامية في تلك المناطق، استجابةً لنداءات متكررة من رموز وشخصيات إسلامية في العالم الإسلامي، بوقف الاقتتال بين الفصائل الجهادية الإسلامية، من أجل إسقاط نظام الأسد في سوريا أولاً، وبعد ذلك لكل حادث حديث.

لدى العودة والتركيز استراتيجياً على عين العرب بحد ذاتها، فإنها تشكل "عقدة " مواصلات الى الجهات الأربع: الشمال كمعبر حدودي إلى تركيا، والجنوب والشرق والغرب، سواءً على الحدود التركية أو العراقية أو العمق السوري المتمثل بحلب والرقة ومعبري الربيعة واليعربية.

تدل العمليات العسكرية التي بدأ تنظيم "الدولة الإسلامية" بشنها ضد هذه المنطقة على أهميتها الاستراتيجية والعسكرية، حيث نفَّذ هجوماً واسعاً على جبهتين غرب وشرق مدينة عين العرب. فقام بهجوم مكثف على القرى والمواقع التي يتمركز فيها المقاتلون الأكراد، علماً بأن خط الجبهة يمتد على مسافة 180 كلم تقريباً.

توشك قوات الدولة الإسلامية على دخول مدينة عين

العرب، وإذا ما سيطرت "داعش" على أجزاء منها فإن ذلك يشكل للتنظيم حماية من القصف الجوي للتحالف الدولي خوفاً من وقوع إصابات جسيمة بين صفوف المدنيين بمن فيهم الأكراد السوريين. كما ستمكن عملية احتلال المدينة "داعش" من تأمين جسور الإمداد اللوجستي الذي يتألف عادةً من الأسلحة والذخائر والمتفجرات والألغام والمواد الغذائية الطبية اللازمة، ليس للمسرح السوري فحسب، بل إلى المسرح العراقي، ما يعني صمود "داعش" في وجه استراتيجية التحالف الدولي المُعلنة بتجريد "داعش" من موارده الأساسية.

في هذا السياق يشكل الموقف التركي لغزاً محيراً تجاه ما يجري، ليس على المسرحين العراقي والسوري فحسب، بل في المنطقة الحدودية المحاذية لتركيا، والتي يشكل الأكراد السوريون فيها الغالبية العظمى. فتركيا لم تحرك ساكناً عندما احتلت قوات "داعش" الموصل ثم اكتسحت معظم قرى نينوى والأنبار، وحاصرت " تل عفر" ذات الغالبية التركمانية من أصول تركية على حدودها مع كردستان العراق.

بعد ذلك جاءت العمليات الجوية للتحالف الدولي، ولم تساهم بها تركيا ولو بصورة شكلية، من خلال طلعات استكشاف ودوريات في إطار هذا التحالف. هنا يُثار سؤال حول أسباب استمرار فتور الموقف التركي تجاه ما يجري في المنطقة، لا سيما وأن تركيا قد نجحت مؤخراً في تخليص رعاياها الرهائن بالوسائل الدبلوماسية من قبضة "داعش"؟

لدى قراءة وتحليل العلاقات التركية مع كل من سوريا والعراق منذ عام 2011، يتبين أنّ لغز الموقف التركي غير المتحمس للوضع الراهن، يمكن حله عندما ندرك أن معظم المطالب والتوجهات التركية الإقليمية المتعلقة برحيل الأسد وإسقاط نظامه، قد أحبطت عنوةً من قبل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. كذلك الحال بالنسبة لعنجهية رئيس الوزراء العراقي السابق نوري المالكي الذي قطع آخر شعرة في العلاقات التركية – العرقية من خلال المطالبة بأن تكون مبيعات النفط الكردستانية إلى تركيا عن طريق حكومة بغداد المركزية، وليس عن طريق أربيل الكردستانية، مع أن توافق مسعود برزاني مع أردوغان وصل الذروة بهذا الشأن، وغير ذلك من الشؤون المتعلقة بالأكراد خصوصاً أكراد سوريا.

وعندما ندقق بخارطة التحالفات على الأرض في المنطقة برمتها، نرى بوضوح أن أكراد سوريا بزعامة صالح مسلم، تجاهلوا معادلة مستقبلهم ومصيرهم السياسي وابتعدوا عن مرجعية برزاني وأردوغان، وصربوا بها عرض الحائط. وابتعدوا كذلك عن الانخراط في طيف المعارضة السورية المعتدلة، معتقدين بأنهم بهذا التوجه سيستقلون عن كافة الأطراف الإقليمية في المنطقة. لكن أكراد سوريا وصالح مسلم على وجه التحديد ربما لم يدركوا أنهم بهذا النأي عن جميع الأطراف المعنية، يضعون بيضهم في سلة نظامي الأسد وإيران، اللذين يسعيان وما زالا إلى تفجير وإلغاء عملية السلام بين الحكومة التركية وحزب العمال الكردستاني في تركيا.

وإلا لماذا يصر محور (طهران – موسكو– دمشق – بغداد) على دخول إيران مباشرةً إلى حلبة قتال الإرهاب من خلال التحالف الدولي؟

*عميد(م) وباحث استشاري في مركز الشرق للبحوث– دبي

تركيا والحسابات الدقيقة تجاه سوريا

ياسر بدوي

لم تعد سياسة تركيا، صفر مشاكل، والتي عبر عنها أحمد داوود أغلو من الماضي، لكنها جعلت السياسة التركية تخطو ببطء في كل حركة تقوم بها، بعيداً عن التسرع و التجربة و الخطأ، وإنما تقوم على حسابات دقيقة لكل فعل وموقف، وكان آخرها المشروع الذي تقدمت به الحكومة من أجل نيل موافقة البرلمان التركي على التدخل العسكري في سوريا والعراق، وضمنها السماح لقوات أجنبية استخدام الأراضي التركية للحرب على الإرهاب.

توقع العديد من المتابعين للشأن التركي اغتنام تركيا أية فرصة للتدخل في سوريا، بينما المسألة لتركيا هي جملة من التوازنات والخيارات المتناقضة القابعة على حدودها، والمفاضلة بين الخيارات السيئة، وهي خيارات تتلخص بالنظام السوري و "داعش" وحزب العمال الكردستاني، و الضائع بين هذه الأقطاب حزب الاتحاد الديمقراطي المرموز له pyd برئاسة صالح مسلم، وعلى أنقرة التفضيل بين هذه الخيارات السيئة بالنسبة لها.

وصلت العلاقات بين تركيا والنظام السوري حد القطيعة، وبات من الصعب إعادة هذه العلاقات ولو من البوابة الإيرانية، وأما العمال الكردستاني فهي على حوار معه، و تخشى من أن تصبح الحرب على "داعش" فرصة سانحة ليحصل من خلالها الحزب على السلاح الذي يجعله يعيد تموضعه في العملية السلمية القائمة مع حكومة العدالة و التنمية، حيث جعلته فئة صغيرة جداً ضمن الكتلة الكردية في البرلمان التركي الذي يضم 120 نائبا كردياً مئة منهم مع سياسة العدالة و التنمية. و أما صالح مسلم الضائع بين النظام السوري و العمال الكردستاني وإدارة إقليم كردستان العراق فهو لا يستجيب للمطالب التركية، و الآن انكشفت قوة الحزب أمام "داعش" الذي تحاصر عناصره عين العرب "كوباني" من ثلاث جهات، وأحكم قبضته على أكثر من ثلاثمائة قرية وضيعة محيطة بالمدينة، و مع اشتداد الحصار على عين العرب وهروب أكثر من مائة ألف مواطن إلى الأراضي التركية تبقى سياسة الحكومة التركية محكومة في التريث والمفاوضات السياسية مع جميع الأطراف لحصر المعركة مع طرف واحد وتحييد الأصدقاء المحتملين .

هذا اللعب السياسي المدروس جعل الانضمام إلى التحالف الدولي لمحاربة "داعش" يأخذ أبعادا مغايرة لتلك المرسومة له من أجل استثمار اللحظة المفصلية ، واستثمار الإمكانيات المتاحة و على رأسها حلف "الناتو" ، وفي هذه الخط يطرح التساؤل الآتي: هل تستطيع تركيا الحصول على قرار بالمناطق الآمنة، وحظر للطيران ؟

لا شك أن التطورات تسير في هذا الاتجاه ، ولن تعيقها إلا مبادرات النظام السوري، والمتعلقة بقبول العودة إلى جنيف من بوابة عريضة اسمها هيئة الحكم الانتقالية، وتحقيقها يجعل من قضية اشتراك الدولة السورية تشارك في محاربة الارهاب و القضاء عليه أمراً طبيعياً ، ودون ذلك سيستمر الزحف نحو دمشق، ومن جهة أخرى تزداد المطالب التركية في مخاوفها الجنوبية بالربط بين القضاء على "داعش" وإسقاط النظام، و من هنا نستطيع قراءة الإجراءات التركية الأخيرة ، المتعلقة في مكافحة الإرهاب العابر في أراضيها ، وقد وضعت القوائم بالأسماء التي يحظر دخولها تركيا، بالإضافة إلى المداهمات الجارية لخلايا نائمة في البلاد .

لجأت حكومة العدالة و التنمية إلى البرلمان، ضمن هذه الحسابات، وشراء الوقت لتفسح المجال أمام الفرص السياسية المحتملة مع سوريا "النظام" و "داعش" و صالح مسلم، مع العلم أن حزب العدالة و التنمية أصبح في وضع يمكنه من التحرر من معارضة المعارضة ، بعد فوز رجب طيب أردوغان في الانتخابات الرئاسية، و تبقى الإيقاعات الأمريكية هي الفيصل في القرارات المفصلية، رغم الممانعة التي يبديها باراك أوباما للتدخل العسكري، و التي تحطمت أمام ظهور "داعش" البركاني في المنطقة، وأما إغلاق النظام السوري الأبواب أمام أيه حلول سياسية، وما يزال المتبع لهذه النقطة ينتظر أية تسريبات أو تصريحات يمكن أن تطلق ولو بكاتمات الصوت.

وفي نهاية المطاف فإن السياسية والحروب التي تعيقها أو تقويها هي مجرد لعبة حسابات دقيقة، وهذا ما تقوم به الحكومة التركية.

مؤشرات الاستثناء التونسي وتحدياته

مكتسبات الثورة التونسية (١)

د. عبد الله تركماني (*)

بعدما نجحت في تجاوز التداعيات السلبية لثورتها في 14 يناير/ كانون الأول 2011 باتت تونس مثالاً لمسار ديمقراطي يشق طريقه في عالم عربي تسوده الفوضى والتطرف، حيث رسمت خارطة طريق للانتقال الديمقراطي، حين تميزت الأحزاب والجماعات التونسية المختلفة ببراغماتية عالية، جعلتها ذات قابلية للحوار المجدي من دون خطوط حمراء.

وفي هذه الأيام تواجه تونس اختباراً حقيقياً خلال الانتخابات العامة التي ستجرى يوم 26 أكتوبر/ تشرين الأول الحالي، والتي من المفترض أن تقود إلى بناء دولة المؤسسات. بما تنطوي عليه العملية من تعقيد، تتداخل في تشكيل مساراتها ونتائجها عوامل عديدة، خاصة ظهور تهديدات جماعات إسلامية متطرفة.

لقد بات مكسب حرية التعبير واقعاً معاشاً في تونس، وأصبح بموجبه لا أحد فوق النقد، وكان للمجتمع المدني، نتيجة للاستقلالية والمصداقية اللتين اكتسبهما أثناء الصراع ضد الديكتاتورية، دور لا يُقدَّر بثمن في ضمان ديمومة هذا المكسب.

ورغم تصاعد الأعمال الإرهابية، خلال صيف وخريف 2013، فقد توصل المجلس التأسيسي في نهاية يناير/ كانون الثاني الماضي إلى المصادقة على الدستور، للوصول إلى تركيز النظام السياسي الدائم وتجاوز المرحلة الانتقالية. لإحداث الانتقال التاريخي في مسار "الديمقراطية التوافقية" التي تتيح لكافة الفعاليات والتيارات الفكرية والسياسية سبل وفرص الشراكة والتعاون. والأهم أنّ هذا الدستور حسم الطبيعة المدنية للدولة، لتأتي بعد ذلك الخطوة الثانية والمتمثلة بإقرار القانون الانتخابي الذي على ضوئه تجرى العملية الانتخابية البرلمانية والرئاسية، تحت إشراف هيئة عليا مستقلة للانتخابات، ومراقبة حوالي 30 ألفاً من المراقبين المحليين والدوليين.

وستخضع الأحزاب الكبرى إلى مراقبة معاملاتها المالية أثناء فترة الحملات الانتخابية، من خلال منظمة "أنا يقظ" التونسية، تحسّباً لسوء استخدام موارد الدولة أو لتوظيف المال الفاسد.

لقد كان مجمل الحراك السياسي في تونس، منذ نجاح شعبها في إطاحة نظام الاستبداد، يتميز بنمط من عدم الفرز على أساس أيديولوجي، بقدر ما كان، في غالب حالاته، تجاذباً سياسياً بين الأفكار والبرامج، لعبت فيه المصلحة الوطنية ومنطق التموقع الدور المركزي والأساسي. واليوم ومع اقتراب أجل الاستحقاق الانتخابي القادم، ما زال الوضع السياسي يشهد اشتغال آليات الفعل السياسي نفسها، إذ أنّ بنية الممارسة السياسية التونسية، في هيكلها العام، جزء من منطق التعايش ولعبة التوافقات التي تضطر الفرقاء المختلفين إلى محاولة إيجاد موطئ قدم، ضمن حالة علائقية، تقوم على موازين القوى في المشهد السياسي، وهو أمر يمثل العمود الفقري لكل تجربة ديمقراطية ممكنة، باعتبارها تتأسس على أشكال من الحوار المتبادل، والابتعاد عن كل صور النفي والإقصاء في لعبة تنظم التناقضات والأولويات، عبر التنافس بين الأفكار والبرامج، والقبول بنتائج الانتخابات.

وللمساعدة على توطيد مكتسبات الثورة التونسية تم تأسيس "لجنة الحقيقة والكرامة"، على غرار لجنة ما بعد الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، التي تبحث عن الحقائق حول انتهاكات حقوق الإنسان منذ استقلال تونس، خاصة منذ انقلاب 7 نوفمبر/ تشرين الثاني 1987، باعتبارها إحدى أدوات العدالة الانتقالية لطي صفحة الماضي والانطلاق إلى المستقبل.

وفي سياق هذه المكتسبات يلاحظ حياد المؤسسة العسكرية عن التجاذبات السياسية، واقتصار دورها على تأمين العملية الانتخابية. وقد استعادت المؤسسة العسكرية في تونس حضورها على الساحة السياسية عقب رحيل بن علي، باعتبارها الضامن للسلم الأهلي ووجود الدولة، وأصبح الجيش أحد أهم عوامل الاستقرار وحفظ التوازن بين المتناقضات الفكرية والسياسية.

لقد وضعت تونس نصب عينيها هدفاً أساسياً: العبور نحو الجمهورية الثانية، البعيدة عن مخلّفات الرئيس المخلوع زين العابدين بن علي، وأقرب إلى الحداثة التي تغنّت بها طويلاً منذ استقلالها عام 1956.

وهكذا، لا بدّ من تأكيد أهمية التجربة التونسية التي نجحت في تنظيم انتخابات نزيهة لتعيين أعضاء المجلس التأسيسي في عام 2011، ثم تدوين دستور جديد وفاقي وحديث ومدني، وتنظيم أول انتخابات حرة، تشريعية ورئاسية، في انتظار الخروج من المرحلة الانتقالية، والدخول بصفة دائمة في عهد الجمهورية الثانية.

إنّ الحكومة القادمة، أيّاً كان القائمون عليها، ستواجه مشاكل بالغة التعقيد، في الأمن والاقتصاد والحياة الاجتماعية العامة، لن تكون قابلة للحل بالشعارات الثورية والمعارك الأيديولوجية. فلا يزال أمام تونس شوط طويل لتوفير الأمل الاقتصادي لشبابها العاطلين عن العمل، وما لم تستطع الحكومة المنبثقة عن الانتخابات تنفيذ برامج تنموية في الجهات المهمشة، فإنّ الدعم الشعبي للديمقراطية قد يتراجع.

* باحث استشاري في " مركز الشرق للبحوث " – دبي

الحركات الإسلاموية: «المراجعات» والمستقبل

■ حكم عاقل×

ربما تكون جماعة "الإخوان المسلمين" في مصر أول من دشّن ما عُرف لاحقا في تاريخ الحركات الإسلاموية، على اختلافها، بـ"المراجعات"، وذلك من خلال كتاب «دعاة لا قضاة» (1977) المنسوب إلى حسن الهضيبي المرشد الثاني للجماعة بعد حسن البنا. في هذا الكتاب أعلنت الجماعة نبذ العنف والتخلي عن سياسة "التآمر لإسقاط نظام الحكم" وأن مهمة الجماعة هي "الدعوة" وليس لها أن تكفر أحدا وأنها "معارضة شرعية في صلب نظام الحكم". نتيجة للإخفاقات المتتالية للحركات الإسلاموية والضربات التي تلقتها بعد صدامها مع السلطات الرسمية والذي بلغ ذروته في الثمانينات من القرن الماضي والكلفة الباهظة التي دفعها المجتمع توالى مسلسل المراجعات.

ففي مصر العام 1997، وأثناء محاكمات عسكرية لمجموعة من عناصر "الجماعة الإسلامية"، أطلقت مبادرة "وقف العنف"، وأعلنت الجماعة بدء مراجعات شاملة، لكن خلال أربع سنوات لم يصدر عن الجماعة إلا وثيقة تحرم قتل السائحين. لكن ضغط أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 دفع الجماعة إلى إصدار سلسلة من الكتيبات تحت عنوان "تصحيح المفاهيم".

وبالرغم من أن حركة الجهاد تخلت عن أسلوب العنف منذ العام 1995، إلا ان مراجعاتها انطلقت في العام 2007 من خلال كتاب سيد إمام شريف والذي عنونه بـ « وثيقة ترشيد العمل الجهادي». وكانت ثمرته الأولى الإفراج عن عدد كبير من معتقلي التنظيم داخل السجون المصرية.

أما في الجزائر، فعقد "جيش الجبهة الوطنية للإنقاذ" مصالحة مع النظام الجزائري تحت عنوان "الوئام المدني" مشروع المصالحة الذي أعلنه بو تفليقة. وشرعت الجبهة في مراجعات نبذت العنف، وحلت جيش الجبهة، وقبلت المشاركة السياسية، تم بعدها الإفراج عن معتقلين، وطرحت مشاريع للدمج في الحياة المدنية.

وفي العام 2011، اعلن شيوخ "السلفية الجهادية" في المغرب عن مراجعات تصحيحية، تراجعوا فيها عن تحريم المشاركة السياسية، ومعاداة الديمقراطية، والاعتراف بالنظام الملكي.

وفي العام 2009 انتهت المفاوضات التي انطلقت بين نظام القذافي و"الجماعة الإسلامية المقاتلة في ليبيا" منذ العام 2007 إلى إعلان الأخيرة البدء بمراجعات شاملة.

وشهد العام 2001 إعلان شيوخ «السلفية الجهادية» عن مراجعات تصحيحية، تراجعوا فيها عن تحريم المشاركة السياسية واعترفوا بالملك كسلطة دينية وسياسية وأعلنوا قبولهم الانخراط في مشروع «الإصلاح العظيم» الذي شرّعه ملك المغرب

البعض قابل تلك المراجعات بالاستنكار، فرأى فيها حزب التحرير الإسلامي أنها لا تتعلق باستدراك الخطأ في الجزئيات أو السير في الفرعيات أو التثبت من الأدلة الشرعية ومراجعة فهم النصوص واجتهادات الفقهاء بل هي انقلاب تام على القواعد الأساسية التي يقوم عليها كيان الحركة الإسلامية.

ووصف أيمن الظواهري في كتابه «فرسان تحت راية النبي» حركة الإخوان المسلمين بعد مراجعاتها بأن الحركة «في الوقت الذي تنمو فيه تنظيمياً تنتحر عقائديا وسياسيا». آخرون رأوا فيها مناورة سياسية ونوعا من التقية لحماية وجود الجماعة الذي يجد مرجعيته الفقهية في ما عرف بـ«الحقبة المكية»، حيث كان الإسلام مستضعفا وأن لا تغير جذري في فكر هذه الحركات. بينما بادر آخرون إلى الترحيب بها، باعتبارها خطوة على طريق دمج هذه الحركات في النسيج السياسي كضمانة للحفاظ على اعتدالها، لاسيما بعد فشل الحل الأمني في القضاء على تطرفها، وهو نجاح يسجلونه للسلطات وأجهزتها.

أهم ملامح تلك المراجعات: نبذ العنف وإتباع وسائل شرعية غير الجهاد لمواجهة ما هو «غير شرعي»، حرمة دماء المسلمين وأهل الذمة، الاعتراف بأنظمة الحكم القائمة وقبول الانخراط في الحياة السياسية والتعددية الحزبية. وتميزت جميعها بأنها قد تمت تحت ضغط الصدام مع السلطة وبعض الضغوط الدولية والإقليمية، مما يطرح سؤالا حول ما إذا كانت هذه المراجعات مراجعات فكرية حقيقية أم مجرد مناورات سياسية لحماية وجود الجماعة واستمرارها.

لم تؤد تلك المراجعات دائما الى وقف العنف الذي عصف بالمجتمعات، وفي أحيان عدة خرجت من رحم الحركات الأم، بعد المراجعات، حركات متطرفة عادت إلى المناخ الفكري القديم الذي لم يطاله التصحيح عبر المراجعة. الأمر الذي يشكك في أن العنف عبر هذه المراجعات قد أصبح جزء من تاريخ تلك الحركات ليس إلا.

لاشك أن المراجعات وفرت لهذه الحركات مشاركة سياسية برلمانية وحتى رئاسية لكن الاخفاق أيضا كان حليف هذه الحركات رغم رصيدها الجماهيري.

ولم تحقق مشاركة تلك الحركات في الحياة السياسية استقرارا للمجتمع بل دورة جديدة من العنف.

تكمن المشكلة في أحد جوانبها في ميكانيزم الفتوى نفسها التي تستند إلى كم هائل من النصوص التي يمكن تجييرها لخدمة مواقف مختلفة وربما متعارضة،ا فطالما هناك آيات تدعو إلى الجهاد وأخرى إلى الدعوة بالموعظة الحسنة، وطالما هناك آيات تدعو الى القتال وأخرى إلى العفو والصفح فأن الارتداد عن هذه المراجعات يبقى امرا قائما لاسيما في كل مرحلة إخفاق سياسي لتلك الحركات. الأمر الذي يجعل المسافة الفاصلة بين معتدلين ومتشددين مسافة قابلة للتجاوز والاختصار في كل مرحلة تمر فيها المجتمعات العربية، المأزومة اساسا بقضايا الفقر والأمية وغياب العدالة الاجتماعية والقمع والاستبداد وغيرها، والتي هي عوامل كفيلة بان يعمل ميكانيزم الفتوى باتجاه العنف والتشدد والتقوقع على الذات والعداء للمجتمع القائم واليأس من تغيره بوسائل الدعوة أو الوسائل السياسية.

القبضة الأمنية والمواجهة العسكرية لهذه الحركات اثبتت بدورها فشلها في وقف دوامة العنف والعنف المضاد، ولم يتم حتى الآن مواجهتها تربويا و اجتماعيا لاسيما وأن النخب العربية الحاكمة تمارس العنف وتؤسس عليه سلطتها مما يعني نشر ثقافة العنف في المجتمعات.

وفي ظل موجة التطرف التي تشهدها المنطقة وبدء الحرب الدولية التي تشنها الولايات المتحدة وحلفائها على الإرهاب، فإن المستقبل ينبئ بمزيد من موجات العنف والى إرتكاسات في الفكر الإسلاموي المصحح عبر المراجعات. فالنجاح التكتيكي الذي سيحققه هذا الحلف ضد الجماعات الجهادية المتطرفة لن يضمن نجاحا استراتيجيا يضمن تجفيف المنابع الفكرية للتطرف، بل يغذيها.